المحاضرة الثالثة: مثال تطبيقي لتحليل نص قانوني

المطلب الثاني: مثال تطبيقي لتحليل نص قانوني

إن المراحل التي سبق ذكرها في المطلب الأول تبقى بالنسبة للطالب مواضيع نظرية تتطلب نماذج من أجل التدرب عليها، ومعرفة مواطن ضعف الباحث في التحليل، ولذلك حاولنا إعطاء مثال تطبيقي يمكن للطالب من خلاله معرفة كيفية تحليل نص قانوني تحريرا فعليا، وهذا المثال يضم المادة الأولى من القانون المدني الجزائري.

التعليق على نص المادة 01 من القانون المدني الجزائري:

تنص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري على أنه:" **يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها. وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.**"

1- التحليل الشكلي:

طبيعة النص: النص الذي بين أيدينا هو نص ذو طبيعة قانونية تشريعية كونه عبارة عن مادة مأخوذة من القانون المدني الجزائري.

مصدر النص: النص هو المادة 01، مأخوذ من الباب الأول المعنون ب "آثار القوانين وتطبيقها"، من الكتاب الأول المسمى "أحكام عامة" من الأمر رقم 58 - 75مؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

البناء المطبعي: كتب النص بآلة الحاسوب وهو خال من الأخطاء المطبعية كما أنه قصير متكون من ثلاث فقرات قصيرة تربط بينهم حروف العطف المتمثلة في الواو والفاء وهي:

الفقرة الأولى: تبدأ من يسري القانون.....فحواها.

الفقرة الثانية: وإذا لم يوجد نص.....العرف.

الفقرة الثالثة: فإذا لو يوجد.....العدالة.

البناء اللغوي: جاءت المادة بألفاظ ولغة سهلة وواضحة تحتوي على بعض المفردات المفتاحية نذكر منها:

العرف: هو مجموعة من القواعد القانونية غير المكتوبة الناشئة عن إتباع الناس عامة أو فئة منهم لسلوك معين لمدة طويلة مع اعتقادهم بإلزاميتها وأن مخالفتها ينتج عنها توقيع جزاء مادي.

مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة: هو مجموعة من القواعد التي لم يشرعها البشر وإنما نجدها في ذات الإنسان أي فطرته و ما عليه سوى اكتشافها و تطبيق قواعده التشريعية الموضوعية عليها.

البناء المنطقي: جاء البناء المنطقي للمادة 01 متسلسلا ما أعطى للنص صفة السهولة والوضوح فقد استعمل المشرع الأسلوب الخبري المناسب للإعلام والإخبار.

2- التحليل الموضوعي

الفكرة العامة: تتمثل مصادر القانون المدني الجزائري في التشريع، الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

الأفكار الأساسية:

- يعتبر التشريع مصدرا رسميا للقانون.

- يلجأ القاضي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والعرف في حالة غياب نص تشريعي.

- تعتبر مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة مصدرا احتياطيا في حالة غياب المصادر الأصلية.

طرح الإشكالية: ما هي مصادر القانون طبقا للقانون المدني الجزائري؟

التصريح بالخطة

مقدمة:

الإشكالية: ما هي مصادر القانون طبقا للقانون المدني الجزائري؟

المبحث الأول: المصادر الرسمية للقانون

المطلب الأول: التشريع

الفرع الأول: التشريع الأساسي

الفرع الثاني: التشريع العادي

الفرع الثالث: التشريع الفرعي

المطلب الثاني: الشريعة الإسلامية

المطلب الثالث: العرف.

المبحث الثاني: المصادر الاحتياطية للقانون

المطلب الأول: مبادئ القانون الطبيعي

المطلب الثاني: قواعد العدالة

الخاتمة: